

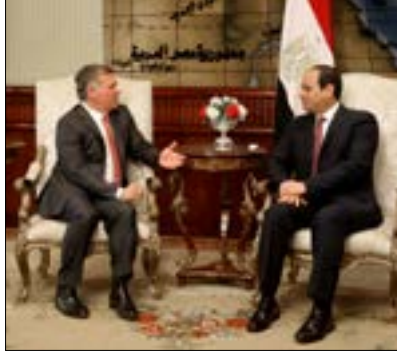
تقرير

«قمة القاهرة»: علاقات كاملة مع إسرائيل!

القاهرة - جلال خيرت

زيارة بغرض «تنسيق مواقف» بين مصر والأردن، شهدتها القاهرة أمس، حيث جمع القصر الرئاسي الرئيس عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبد الله الثاني، في جلسة مباحثات ثنائية استمرت لحو ساعتين، قبل أن ينضم وفد رفيع المستوى من البلدين لمناقشة العلاقات الثنائية في مجالات مختلفة.

اللقاء الذي جاء في توقيت لافت، خرج، للمرة الأولى بهذا الوضوح: مجموعة خطوات متعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي، هي الأولى بهذا السقف المرتفع. وقد أفادت مصادر مصرية «الأخبار» بأن الرئيس المصري والملك الأردني اتفقا على العمل في المرحلة المقبلة على إقناع الدول العربية بتقديم «تنازلات» في «عملية السلام»، وفي مقدمتها إقامة



علاقات مباشرة كاملة مع إسرائيل، على أن يُدعى إلى لقاء معن بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الفلسطيني بحضور الرئيس الأميركي، سواء في شرم الشيخ أو في واشنطن.

ووفق المصادر، سيكون اللقاء المرتقب بعد القمة العربية المقبلة التي ستشهد جلستها المغلقة للرؤساء العرب عرضاً تفصيلياً من السيسي وعبد الله بشأن النتائج التي سيتوصلون إليها مع دونالد ترامب، فيما سيبقى ملف المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية لدى الإدارة المصرية، حيث أبدى السيسي تفاعلاً بنتائج اللقاءات التي أجرتها الأجهزة الأمنية المصرية مع قيادات «حماس».

الزيارة الأردنية جاءت بعد يومين من تسريب أخبار اجتماع العقبة السري الذي جمع السيسي وعبد الله مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية الأميركي السابق جون كيري، العام الماضي. وجرى الترتيب لزيارة الملك تحت عنوان «مزيد من التنسيق بين البلدين»، واستباقاً لزيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري، لواشنطن، والمقررة بداية الأسبوع المقبل. ومن المقرر أن تشهد زيارة شكري ترتيب أجندة لقاءات السيسي في خلال الزيارة المرتقبة للولايات المتحدة تلبية لدعوة أميركية، حيث سيلتقي بالرئيس الأميركي.

وعلى صعيد آخر، عرض الرئيس المصري على الملك الأردني نتائج اجتماعات القاهرة مع مختلف الأطراف الليبية، وأكد السيسي ضرورة دعم الاتفاق ومساندته باعتباره الحل الوحيد لضمان الحفاظ على ليبيا موحدة. ودعا إلى إبقاء وقف إطلاق النار في سوريا قائماً ودعم مفاوضات أستانة مع عدم وضع شروط مسبقة بشأن الرئيس السوري بشار الأسد.

الأزهر، وبعض المواضيع المتصلة بالمؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة عام 1994، والتي تصدى لها شيخ الأزهر جاد الحق». ويرى حبيب أن «الطلاق والزواج والأسرة هي من القضايا التي يعتبرها الأزهر من عناوينه الأساسية، وبالتالي فإن أي اقتراب منها أو مساس بها، في ما يُتصور أنه مخالف للاجتهادات الفقهية، سيدفعه إلى التدخل بشكل قوي، كما جرى أخيراً».

بدوره، يرى الباحث في الشؤون الإسلامية أحمد بان، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «بخلاف ما يتصور البعض، فإن أزمة الطلاق الشفهي ليست بحد ذاتها كافية للطلاق بين مؤسستي الأزهر ورئاسة الجمهورية». ويوضح أن «العلاقة التاريخية بين المؤسستين خضعت لشكل من أشكال التفاهم والتوافق على خطوط تحرك لكل منهما، فأى سلطة في مصر، على مدار العقود السابقة، لم تكن لتتسامح مع بروز أي مؤسسات أخرى ضمن مؤسسات الحكم، وخصوصاً إذا كانت سلطة دينية، في بلد تؤثر فيه الدعاية الدينية بشكل كبير».

ويعرب بان عن اعتقاده بأن «الأمر يرتبط بمحاولة توسيع الصلاحيات من قبل مؤسسة الرئاسة، أو الاعتداء على بعض الصلاحيات التي كانت تمثل حرماً أمنياً لمشيخة الأزهر، والتي كانت توفر لها هامشاً من التحرك في القضايا الاجتماعية، فالسلطة السياسية تتحرك حالياً للحد من هذه المساحة وتقليصها، وبالتالي فإن التحرك الأخير للأزهر يستهدف استعادة خطوط ما قبل 30 يونيو». هذا التداخل يثير مخاوف من أزمة عميقة، في ظل ما يتردد في وسائل الإعلام المصرية عن ضغوط قد تمارسها السلطة السياسية على شيخ الأزهر لتقديم استقالته، والدفع بأسامة الأزهري لخلافته، فضلاً عن خطط غير واضحة حتى الآن لتقليص صلاحيات الإمام الأكبر.

لكن حبيب يستبعد أن تصل الأمور بين مشيخة الأزهر والرئاسة إلى مرحلة الصدام، لأن الطرفين يحتاج أحدهما إلى الآخر. ويوضح: «لا يوجد صراع بالمفهوم الحرفي للكلمة، فالأزهر يريد أن يبقى صوتاً للاعتدال وحامياً للشريعة في أن واحد، لكنه لا يريد الدخول في صدام مع رئيس الجمهورية».

ينفق بان مع هذا الرأي، إذ يقول إنه «لا يمكن للأزهر أن يكون مؤسسة مستقلة بالكامل، لأن بنيته لا توفر هذا المستوى من الصمود أمام السلطة، ولا أتصور أن الأزمة ستبلغ منتهاها بإجراءات حادة، بل سيتم التفاهم على خطوط حركة جديدة».

في ظل هذه الجلبة، يبقى السؤال عن مصير خطط تجديد الخطاب الديني، مطروحاً.

يرى حبيب أن «الحديث عن تجديد الخطاب الديني هو مجرد محاولة للهروب إلى الأمام، فمشاكل مصر، بما في ذلك الإرهاب، ليست نتاجاً للخطاب الديني السائد، وإنما في مسائل أخرى، كالحريات والديموقراطية والاجتماع السياسي وطبيعة نظام الحكم والعلاقة مع المجتمع المدني»، معتبراً أنه «ينبغي على الدولة أن تجد خطابها السياسي أولاً».

ويوافق أحمد بان مع هذا الرأي، إذ يقول إن «الحديث عن إصلاح الخطاب الديني لا يمكن أن يكون منفصلاً عن إصلاح البيئة السياسية والخطاب السياسي، وهو ما قاله الشيخ أحمد الطيب صراحة، حين رأى أن على السلطة السياسية أن تتطرق إلى الأمور التي تدخل ضمن صلاحياتها، فالسلوك السياسي للنظام الحالي أولى بالإصلاح».

الكثير من القضايا الحساسة، وقد بدأت في الظهور منذ الأيام الأولى التي أعقبت اقتحام الجيش المصري المشهد السياسي، بعد «ثورة 30 يونيو» عام 2013، حين خرج الشيخ أحمد الطيب بخطاب إلى المصريين، بعد أحداث «الربيع العربي»، تضمن ما وصفه مؤيدو السيسي حينها بـ«الموقف البارد»، حين قال إن «الأزهر يؤكد دائماً على حرمة الدماء وعظم مسؤوليتها أمام الله، وأمام الوطن والتاريخ».

هذه التباينات، التي يراها البعض محاولة أزهرية للتمايز عن الخطاب الرسمي، أخذت تتصاعد خلال حكم السيسي، إذ سرّبت تقارير إعلامية محلية أخباراً عذّة، عن تجاهل الشيخ أحمد الطيب لمطالب رئاسة الجمهورية والأجهزة الأمنية بالاستغناء عن عناصر «إخوانية» تتولى مناصب رفيعة في مشيخة الأزهر، علاوة على رفض الكثير من الطروحات المتماهية مع دعوة السيسي إلى تجديد الخطاب الديني، من قبيل الخطبة الموحدة، وتكفير المنظمات الإرهابية، إلى أن جاءت أزمة «الطلاق الشفهي»، لتضفي مزيداً من التأزيم، وخصوصاً أنها تراكمت مع هجوم إعلامي من قبل بعض المؤيدين للسيسي على شيخ الأزهر نفسه.

ويبدو أن طرفي الأزمة الحالية لم يعودا قادرين على إخفائها، فخلال الاحتفالات بليلة القدر، العام الماضي، تحدث السيسي عن استشراء التطرف الإسلامي، وعدم مراجعة علماء الأزهر لكتب التراث التي يحمل بعض منها علواً في التطرف، ثم توجه بخطابه إلى شيخ الأزهر قائلاً: «سأحاججكم أمام الله». وفي مناسبة أخرى، توجه السيسي إلى الطيب قائلاً «فضيلة الإمام كل ما أشوقه بقول له إنت بتعذبني»، إلى أن جاء العتاب الأكبر في ذكرى الاحتفال بعيد الشرطة، حين قال السيسي عبارته المثيرة للجدل: «تعبتني يا فضيلة الإمام!».

شكوى الرئيس من الإمام جاءت في معرض تحذيره من أن نسبة الطلاق في مصر ارتفعت إلى 40 في المئة، مطالباً بالبحث عن مخرج فقهي. لم يتأخر الرد كثيراً، بعد أسبوعين، ظهر الطيب في برنامج «حديث شيخ الأزهر» ليقول إن «المزايدة على الأزهر تتجاوز للحد وتجاوز للحق، وكنا نتمنى أن يتحدث كل في ما يعلم ويعرف، وأن يترك للأزهر الشريف أن يقول ما هو متخصص فيه».

في الواقع، ليست قضية «الطلاق الشفهي» سوى رأس الجبل في الأزمة المتفاقمة. واللافت للانتباه، في هذا الإطار، أن الجدل حول الطلاق ليس وليد أمس، فالمسألة مطروحة منذ عام 2015، لكن الأزهر لم يرد عليها إلا أخيراً، أي بعدما تحدث عنها الرئيس!

يفسر الخبير في الشؤون الإسلامية كمال حبيب، في حديث إلى «الأخبار»، هذا الأمر، بالقول إن «قضية الطلاق الشفهي أظهرت أن لدى رئيس الجمهورية تصورات تتجاوز مسألة إصلاح الخطاب الديني، لتصل إلى ما سماه ثورة دينية... ما يعني أن هذا الإصلاح الديني قد يتجاوز ما يعتبره الأزهر قواعد معينة للشريعة، أو عدواناً عليها».

ويوضح حبيب أن «الرئيس ربط بين ارتفاع معدلات الطلاق وبين الإسهاد عليه أو توثيقه، في حين أن الأزهر، منذ فترة طويلة جداً، يعتبر أن مجاله الرئيسي هو الدفاع عما يعتبره مرتبطاً بالأحوال الشخصية، وقد تصدى للكثير من محاولات اقتحام السلطة السياسية هذا الميدان، كما حدث مع قوانين جيهان السادات (لتنظيم الأحوال الشخصية) التي رفضها



مختلفة في الدولة المصرية، لتطبيق تلك الإصلاحات الدينية التي تحدث عنها الرئيس. كان طبيعياً أن تثير تلك التوجهات رأس المؤسسة الدينية الأكثر عراقية،

مختلفة في الدولة المصرية، لتطبيق تلك الإصلاحات الدينية التي تحدث عنها الرئيس. كان طبيعياً أن تثير تلك التوجهات رأس المؤسسة الدينية الأكثر عراقية،

مختلفة في الدولة المصرية، لتطبيق تلك الإصلاحات الدينية التي تحدث عنها الرئيس. كان طبيعياً أن تثير تلك التوجهات رأس المؤسسة الدينية الأكثر عراقية،

مختلفة في الدولة المصرية، لتطبيق تلك الإصلاحات الدينية التي تحدث عنها الرئيس. كان طبيعياً أن تثير تلك التوجهات رأس المؤسسة الدينية الأكثر عراقية،

